صحيفة وقائع

أيار/ مايو 2024

معلومات أساسية عن المبادرة

مبادرة الإنذار المبكر للجميع هي مبادرة رائدة لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض من ظواهر الطقس أو الماء أو المناخ الخطرة من خلال نظم الإنذار المبكر المنقذة للحياة بحلول نهاية عام 2027.

ومع تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية والذي يؤدي إلى ظروف طقس أكثر تطرفاً، أصبحت الحاجة إلى نظم الإنذار المبكر أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالنظم التي تحذر الناس من العواصف أو الفيضانات أو الجفاف الوشيكة ليست ترفاً، بل هي أداة فعالة من حيث التكلفة تنقذ الأرواح وتقلل من الخسائر الاقتصادية وتوفر عائداً على الاستثمار يقارب عشرة أضعاف.

وقد ساعدت نظم الإنذار المبكر على تقليل عدد الوفيات وتقليل الخسائر والأضرار الناتجة عن ظواهر الطقس أو الماء أو المناخ الخطرة. ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في عام 2022 إلى بذل جهد عالمي لضمان حماية كل شخص على وجه الأرض بنظم الإنذار المبكر بحلول عام 2027.

وفي إطار خطة تعجيل العمل المناخي الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة، تعد مبادرة الإنذار المبكر للجميع مساهمة رئيسية في تحقيق العدالة المناخية لمَن يقفون في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ. وهي تتماشى مع أولويات اتفاق باريس وتدعم الأحكام الرئيسية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما الهدف زاي بشأن توافر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإمكانية الوصول إليها. وتساهم المبادرة أيضاً في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمياه والطاقة النظيفة والعمل المناخي والمدن المستدامة.

إطار العمل المشترك

استهلّ الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة الإنذار المبكر للجميع: خطة العمل التنفيذية للفترة 2023-2027 في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، التي انعقدت في شرم الشيخ، مصر، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. وقد اعتمدتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأُدرجت في خطة تنفيذ شرم الشيخ.

وتدعو خطة العمل التنفيذية المقدمة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى توسيع نطاق تقديم الإنذارات المبكرة للجميع وإلى تنسيق الاستثمارات والعمل عبر الركائز الأساسية الأربع لنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة الشاملة التي تركز على الناس:

الركيزة 1: المعرفة بمخاطر الكوارث وإدارتها

الركيزة 2: الكشف والرصد والمراقبة والتحليل والتنبؤ

الركيزة 3: نشر الإنذار وتبليغه

الركيزة 4: قدرات التأهب والتصدي

وتشدد خطة العمل التنفيذية على أن تحقيق غاية الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالإنذار المبكر للجميع خلال خمس سنوات يتطلب تعاوناً عالمياً وإقليمياً. وقد أُنجز بالفعل عمل كبير بين أعضاء المنظمة والهيئات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل، من بين جهات أخرى.

وعلى وجه الخصوص، تشارك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في قيادة مبادرة الإنذار المبكر للجميع، بدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاء آخرين.

وتشرك هذه المبادرة أيضاً شركاء التنمية من خلال الشراكات والتحالفات القائمة مثل التحالف من أجل تنمية الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وشراكة العمل المبكر الواعي بالمخاطر، وغيرها من الشراكات والتحالفات الإقليمية.

وتشير خطة العمل التنفيذية إلى الكيفية التي سيجري بها توسيع نطاق آليات التمويل التأسيسية الرئيسية لدعم تحقيق الغاية، بما في ذلك مبادرة نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المناخية ومرفق تمويل الرصد المنهجي، والعمل بشكل وثيق مع الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية، فضلاً عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

التركيز على الركيزة 2: الكشف والرصد والمراقبة والتحليل والتنبؤ

تهدف الركيزة 2 إلى سد الفجوات الحرجة بين الدول والأقاليم الأعضاء في المنظمة، كما يتضح من التحديات التالية:

- أفاد ثلث أعضاء وأقاليم المنظمة فقط بأن لديها نظاماً لمراقبة الأخطار المتعددة والتنبؤ بها.
- هناك فجوات حرجة في عمليات رصد الأحوال الجوية السطحية وفي الهواء العلوي في جميع أنحاء أفريقيا وأجزاء من المحيط الهادئ وغرب أمريكا اللاتينية.
- أبلغ ما يزيد قليلاً على نصف البلدان (56%) عن استخدام بيانات الأخطار والتعرض والضعف في تنبؤاتها، وهو ما يحد من التقدم المحرز في التنبؤ والإنذار على أساس الأثر.
- أفاد ثلثا أعضاء المنظمة (67%) بأن خدمات الإنذار والتحذير متاحة على مدار 24 ساعة في جميع أيام الأسبوع.
- أفاد أقل من أربعة من كل عشرة من أعضاء المنظمة (38%) بأن لديهم ترتيبات قانونية للتمكين من استخدام نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.
- في البلدان الثلاثين التي اختيرت في البداية للمساعدة المنسقة لمبادرة الإنذار المبكر للجميع، يعمل نصف المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا حالياً بقدرة أساسية على المراقبة والتنبؤ، وما يقرب من ربعها بقدرة أقل من القدرة الأساسية.

وتأخذ المنظمة هذه الثغرات بعين الاعتبار لتوجيه عملها عبر أنشطتها وبرامجها ولجنتيها الفنيتين ومجلس البحوث والاتحادات الإقليمية. وتهدف المنظمة، من خلال الاستفادة من شبكتها بالكامل، إلى تعزيز قدرات الدول والأقاليم الأعضاء بها، وضمان تحقيق أهداف مبادرة الإنذار المبكر للجميع وسد الفجوات الحرجة.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 3.1 للاطلاع على خارطة طريق المنظمة بشأن مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

تحسين جودة البيانات والنفاذ إليها

من الضروري توفير المزيد من البيانات العالية الجودة لمراقبة الظواهر الخطرة واكتشافها. فهذه البيانات تشكل العمود الفقري للخدمات المتعلقة بالطقس والمناخ والماء. وتتأكد المنظمة من إنتاج هذه البيانات التي تشتد الحاجة إليها بنوعية جيدة لتطبيقها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 4.1.1(4) للاطلاع على آخر التطورات بشأن الإشراف على البيانات المناخية، بما يساعد على تعزيز اكتمال مجموعات البيانات المتاحة للأعضاء.

مشاركة البيانات في جميع أنحاء العالم

يكتسي ضمان سهولة مشاركة بيانات الطقس والمناخ والماء والوصول إليها على مستوى العالم أهمية بالغة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتنبؤ وإصدار الإنذارات المبكرة. وتضطلع المؤسسات المكلفة بجمع أو إنشاء مجموعات البيانات، وإنشاء نواتج التنبؤ، وتحسين المعلومات، وتقديم خدمات التخزين بدور محوري في هذا الجهد. وتتمثل غاية المنظمة في التمكين من تبادل البيانات بسلاسة عبر المستويات المحلي والوطني والعالمي، مع إبقائها فعالة من حيث التكلفة.

انظر الوثائق EC-78/Doc. 4.1.2(1-5) للاطلاع على آخر التحديثات للنظام العالمي المتكامل للرصد التابع للمنظمة (WIGOS) ونظام معلومات المنظمة (WIS) ورموز الرصد التي يقوم عليها نظام الرصد العالمي.

تعزيز قدرات التنبؤ

ينصب تركيز المنظمة على صقل استخدام أدوات التنبؤ بالأخطار الكبيرة المرتبطة بالطقس، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من البيانات المحسنة والقدرة الحسابية المتقدمة، وتعميق الرؤى في ديناميات الطقس من أجل تحسين دقة التنبؤ بالطقس.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 4.1.1(1) بشأن خطة تنفيذ النظم الوطنية للإنذار المبكر بالجفاف التي تقدم مزيداً من التفاصيل عن الكيفية التي تمكّن بها المنظمة من الحصول على البيانات وتبادلها، فضلاً عن مراقبة الأخطار ذات الأولوية والتنبؤ بها، في إطار الجهود المبذولة بشأن مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

التدابير الاستباقية للعمل المبكر

تعمل المنظمة في إطار اتحاداتها الإقليمية ودعماً لأعضائها لضمان ألا تكون التنبؤات مناسبة التوقيت فحسب، بل تكون أيضاً قابلة للاستخدام والتنفيذ.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 4.1.1(9) بشأن آليات تنفيذ العلوم والخدمات الصحية، التي تستند إلى القرار 17 (EC 76) بشأن أنشطة المنظمة المتعلقة بالحرارة الشديدة والصحة، من بين مقررات أخرى صادرة عن المنظمة.

إنشاء أطر قيادة قوية

إن الحوكمة القوية أمر محوري ينطوي على صياغة السياسات المناسبة، وإنشاء منظمات فعالة، وضمان المشاركة الجماعية لتيسير التنبؤات والتحذيرات والإجراءات الفورية. وتعزز هذه الأطر أيضاً منصات تبادل المعارف والمناقشات بشأن التطورات والاتجاهات الحالية في الحد من مخاطر الكوارث. وتدعم المنظمة تهيئة بيئة تمكينية لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 4.1.1(7) بشأن المبادئ التوجيهية لإدارة استمرارية الأعمال، والتي تكفل التأهب للظواهر التي قد تعطل العمليات والخدمات، عن طريق نظم الإنذار المبكر على سبيل المثال.

وستكفل المنظمة تنفيذ خطة العمل العالمية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما يتماشى مع الأولويات والسياقات والاحتياجات الوطنية. وعلى هذا النحو، ستدعم المنظمة وضع خارطة الطريق الوطنية لمبادرة الإنذار المبكر للجميع وستدعم العمل الفني والتشغيلي لخارطة الطريق فيما يتعلق بالركيزة 2.

ترد تفاصيل إضافية للجهود المبذولة بشأن الركيزة 2 في هذه المجالات في الوثيقة EC-78/Doc. 3.1 بشأن خريطة طريق المنظمة لمبادرة الإنذار المبكر للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تتضح هذه الجهود في EC-78/Doc. 4.2 بشأن البرامج العلمية والفنية للمنظمة.

تنفيذ مبادرة الإنذار المبكر للجميع

أقر المؤتمر المؤلف من 193 عضواً بأن الإنذار المبكر للجميع هو الأولوية القصوى للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية للمنظمة للفترة 2024-2027.

وقال المؤتمر إنه ينبغي تنسيق الأنشطة الرئيسية للمنظمة وتوحيدها تحت مظلة الإنذار المبكر للجميع ومواءمة برامج المنظمة واللجنتين الفنيتين والأنشطة الإقليمية لتحقيق هذه الغاية.

وقد ركزت المبادرة، منذ إطلاقها، على التنسيق بين ركائز العمل الأربع وعلى تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني. وقد بدأ ذلك باتفاق بين جميع الشركاء لبدء التنفيذ مع 30 بلداً، وُصفت بأنها شديدة الضعف ومعرضة لآثار تغير المناخ.

ووضعت مبادرة الإنذار المبكر للجميع خطة نشر استراتيجية تتكون من مرحلتين محوريتين: المرحلة التحفيزية ومرحلة العمل المستدام. وخلال المرحلة التحفيزية، تحدد البلدان الفجوات وتحشد أصحاب المصلحة لتسريع التغطية الشاملة لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة من خلال خرائط الطريق الوطنية لمبادرة الإنذار المبكر للجميع. ويلي ذلك مرحلة العمل المستدام، والتي تركز على التنفيذ الجماعي لخرائط الطريق وتعزيز قدرات نظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. ويقوم بتيسير هذه العملية فريق التنسيق الفني المشترك بين الركائز (مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) الذي وضع مجموعة أدوات وإرشادات لتوجيه النشر الوطني عبر البلدان.

وبفضل القيادة الوطنية ودعم الشركاء الأساسيين، عقدت 22 بلداً حتى الآن حلقات عمل وطنية للإنذار المبكر للجميع، وهو ما يدل على التزامها بتحقيق غاية التغطية الشاملة لنظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027. وقد أسفرت حلقات العمل هذه عن خرائط طريق وطنية، تستخدمها البلدان وشركاؤها لتوسيع نطاق العمل وتنسيقه عبر الركائز الأربع. ومن المقرر عقد 14 حلقة عمل أخرى هذا العام.

ويعتمد التنفيذ الناجح لخرائط طريق مبادرة الإنذار المبكر للجميع اعتماداً كبيراً على المشاركة النشطة لمجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتجلب كل من هذه الكيانات خبرات وموارد وآراء فريدة إلى طاولة المفاوضات، وهو ما يعزز الفعالية الشاملة للمبادرة من خلال العمل المنسق. فالعمل المنسق يمكّن من تجميع الموارد، وتجنب ازدواجية الجهود، وزيادة الأثر إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، تعزز الشراكات الابتكار وتبادل المعارف وبناء القدرات، وهو ما يولد نهجاً تآزرياً يعزز القدرة على الصمود ويعزز التأهب العالمي للكوارث وحالات الطوارئ.

ويكتسي الدعم المستمر للبلدان الثلاثين الأولية أهمية بالغة لضمان التنفيذ الناجح لمبادرة الإنذار المبكر للجميع. وقد أحرزت هذه البلدان تقدماً كبيراً في وضع اللمسات الأخيرة على خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها وتعبئة الموارد لنشر نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وسيكون الحفاظ على هذا الزخم وتقديم المساعدة المستمرة أمراً بالغ الأهمية في سعيها إلى إنشاء قدرات أساسية للإنذار المبكر.

ومع ذلك، فالتنفيذ الناجح لمبادرة الإنذار المبكر للجميع يتطلب أيضاً تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر في جميع البلدان. والجهود جارية لتوسيع نطاق تركيزنا على تقديم دعم أفضل للعمل الذي تضطلع به مجموعة واسعة من الجهات المانحة والمصارف الإنمائية، والأهم من ذلك، من جانب البلدان نفسها، من أجل تحقيق التقدم أينما حدث.

وفي جميع جوانب التنفيذ، تشدد المنظمة على الدور الأساسي للمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا بوصفها الجهات الرسمية والمرجعية التي توفر الإنذارات المبكرة بالأخطار الجوية الهيدرولوجية والأخطار المناخية، وعلى أنه تقع على عاتق أعضاء المنظمة المسؤولية الرئيسية عن إنشاء نظم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة؛ وتشدد كذلك على الجهود التعاونية الضرورية التي يبذلها أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون عبر دورة القيمة الخاصة بهذه النظم.

انظر القسم المعنون «Background documents» في الموقع المصغر للدورة الثامنة والسبعين للمجلس التنفيذي، والذي يحتوي على مجموعة أدوات الإنذار المبكر للجميع.

المراقبة والتقييم

وضعت مقاييس للنجاح وتوقعات واضحة لتنفيذ المبادرة من خلال إطار المراقبة والتقييم والإبلاغ، الذي وضعه خبراء من المنظمات المشاركة. ووُضعت نظرية التغيير لمبادرة الإنذار المبكر للجميع لتقديم نظرة عامة على نتائج المبادرة ومخرجاتها وغايتها. ويتكون إطار المراقبة والتقييم من مجموعة مشتركة من المؤشرات لاستخدامها عبر مختلف البرامج والمشاريع لرصد التقدم المحرز في نظرية التغيير.

ووضعت المنظمة خط أساس بشأن قدرات الركيزة 2 من خلال نهج ذي شقين: وضع منهجية تقدير سريع لتقييم القدرات في مجال الإنذار المبكر في 30 بلداً استهلت نظام الإنذار المبكر للجميع، وإجراء تشخيصات قطرية للأرصاد الجوية الهيدرولوجية لتقييم القدرات الشاملة وبيئات التشغيل الخاصة بالمرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا.

وأُعد تقريران عالميان عن حالة نظم الإنذار المبكر لعامي 2022 و2023، وهو ما أتاح إجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في مجال الإنذار المبكر.

وأُطلقت لوحة متابعة مبادرة الإنذار المبكر للجميع في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي وفرت مراقبة شفافة ومستمرة للتقدم المحرز في المبادرة. ويجري حالياً صياغة مؤشر النضج الخاص بمبادرة الإنذار المبكر للجميع، استناداً إلى فهم مشترك متعدد الركائز للمتطلبات الأساسية ومستويات نضج نظم الإنذار المبكر وتسجيل الإجراءات المبكرة بين أعضاء المنظمة والشركاء المنفذين وأصحاب المصلحة المعنيين.

انظر وثيقة المعلومات EC-78/INF. 3.1(2) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن التقييم السريع للركيزة 2: مراقبة الأخطار والتنبؤ بها، بما في ذلك تفاصيل عن إطار مراقبة مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

الأولويات والعمل المقبل

مجالات التركيز للمبادرة في عام 2024 وما بعده:

- **التنفيذ المعجل**

تقديم الدعم المنسق والمساعدة الفنية لسد الفجوات المبينة في خرائط الطريق الوطنية لمبادرة الإنذار المبكر للجميع، بما في ذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية ودمج التكنولوجيات الجديدة، لسن حلول مبتكرة.

- **توسيع نطاق التغطية**

توسيع نطاق مبادرة الإنذار المبكر للجميع إلى ما بعد المجموعة الأولى المكونة من 30 بلداً لتلبية طلب واحتياجات البلدان والمجتمعات الضعيفة.

- **إطلاق العنان للتمويل من أجل نظم الإنذار المبكر المستدامة**

الوصول إلى التمويل والاستفادة منه بشكل استراتيجي لضمان العمل المستدام وتحقيق أهداف مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

انظر الوثيقة EC-78/Doc. 6(1) بشأن المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص، والوثيقة EC-78/Doc. 8(4) بشأن استراتيجية المنظمة لحشد الموارد، والوثيقة EC-78/Doc. 5.1 بشأن التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، التي تقدم مزيداً من التفاصيل عن الجهود المبذولة لإحراز تقدم في هذه المجالات ذات الأولوية.